وما يذكر معه الغائب الذي تسمع الحجة عليه
ويحكم عليه من فوق مسافة عدوى وقدمر
ببيانها قبيل الفصل السابق للحاجة الى ذلك
أو من قواري او قهري ويخير القاضي من احضاره
لتعذر الوصول اليه والا لاتخذ الناس ذلك
ذريعة الى ابطال الحقوق اما غيرهما فلا تسمع الحجة
ولا يحكم عليه الا بحضوره لعلم ان كان الغايب
في غير عمل الحاكم فله ان يحكم ويكاتب قاله الماوردي
وغيره ولو سمع حجة على غايب فقدم قبل الحكم
لم يعد اي لم يجب اعادتها لكن يخيره بالحال
ويمكنه من جرح لها واما بعد الحكم فهو على
حجته بالاداء والابراء والجرح يوم اقامة الحجة
او قبله ولم تمض مدة الاستبراء ولو سمعها في غيبة
هو اعم من قوله ولو عزل قبل سماع بينة فوجهه
ولم يحكم بقبولها كما قيد به البلقيني أعيدت
وجوبا لبطلان السماع الاول بالعزل بخلاف
ما لو خرج عن عمله ثم عاد او حكم بقبول الحجة
فان له الحكم بالسماع الاول ولو استعدى بالبناء
للمفعول على حاضر بالبلد اي طلب من القاضي
احضاره

احضاره ولم يعلم القاضي كذبه أحضره وجوبا
ان لم يكن مكتري العين وحضوره يبطل حق
المكتري كما قاله السبكي بدفع حتم اي مختوم
من طين رطب او غيره للمدعي ليرصنه على
الخصم ويكون للقاضي الختم اجب القاضي فان
فان امتنع بلا عذر فيعزره لذلك من الاعوان
بباب القاضي بحضرة وما ذكرته من الترتيب
بين الامرين هو ما في الروضة واصلها وكلام
الاصل يقتضي التخيير بينهما فعليه مؤنة
المرتب على الطالب ان لم يرزق من بيت المال
وعلى الاول مؤنته على الممتنع فيما يظهر
فان امتنع كذلك فباعوان السلطان يحضره
ويعزره بما يراه والمؤنة عليه وان امتنع لعذر
كمرض وخوف ظالم وكل من يخاصم عنه او لبعد
اليه القاضي نائبه فان وجب تحليفه
في الاولى بعث القاضي اليه من يحلفه او على
غايب في غير عمله أو فيه وله ثم نائب او فيه
مصلح بين الناس لم يحضره لدوم ولايته
عليه في الاولى ولما في احضاره من المشقة مع

Copyright © King Saud University